

الضرائب الرقمية في العراق: الإطار القانوني والتحديات

م. م. هند ماجد ريكان

جامعة المعارف - كلية القانون

law.hind.majed@uoa.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/1/19 تاريخ القبول 2026/2/22 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً في الاقتصاد الرقمي، وأدى هذا التطور إلى ظهور أشكال جديدة من الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب تنظيمًا قانونيًا وضريبيًا خاصًا ركز البحث على دراسة الضرائب الرقمية في العراق، من خلال تحليل التشريعات الوطنية والفجوات القانونية القائمة، مع مقارنة مختصرة للتجارب الدولية في هذا المجال، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا.

تناول البحث مفاهيم الضرائب الرقمية، وأهدافها، والفروقات بينها وبين الضرائب التقليدية، كما أبرز التحديات القانونية والتطبيقية التي تواجه العراق في تحصيل هذه الضرائب، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. كما ركز على الإجراءات القانونية الحديثة والتقنيات الرقمية المستخدمة لتعزيز التحصيل الضريبي، مثل استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية، البيانات الضخمة، وتقنيات السحابة، لضمان الالتزام الضريبي وتقليل فرص التهرب.

الكلمات المفتاحية: الضرائب الرقمية، الاقتصاد الرقمي، التشريع الضريبي، التهرب الضريبي.

Digital Taxes in Iraq: Legal Framework and Challenges

Hind Majed Rikan

University of Al-Maarif- College of Law

Abstract:

In recent years, the digital economy has developed rapidly, leading to the emergence of new forms of economic activities that require specific legal and tax regulations. This study focuses on digital taxation in Iraq, analyzing national legislation, existing legal gaps, and providing a brief comparison with international experiences, such as the United States, the United Kingdom, and Canada.

The research examines the concept of digital taxes, their objectives, and the differences between digital and traditional taxes. It highlights the legal and practical challenges Iraq faces in collecting these taxes at both national and

international levels. The study also explores modern legal procedures and digital technologies used to enhance tax collection, including electronic monitoring systems, big data analytics, and cloud computing, to ensure taxpayer compliance and reduce tax evasion.

Keywords: Digital taxes, Digital economy, Tax legislation, Tax evasion.

المقدمة

أولاً: موضوع البحث

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحولات كبيرة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي العالمي. ومع انتشار التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية ومنصات المحتوى الرقمي، ظهرت تحديات جديدة أمام الأنظمة القانونية والضريبية التقليدية، التي لم تعد قادرة على مواكبة هذه التطورات المتسارعة.

في العراق، يمثل التحول الرقمي فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه يطرح إشكاليات قانونية وتنظيمية ملحة، خاصة في مجال الضرائب الرقمية. فالقوانين الضريبية التقليدية لم تُصمم لمواكبة طبيعة الأعمال الرقمية العابرة للحدود، مما أدى إلى وجود فجوات تشريعية تسمح ببعض التجاوزات أو التهرب الضريبي من قبل الشركات الرقمية المحلية والعالمية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الضرائب الرقمية في العراق، من خلال تحليل التشريعات الوطنية والفجوات القانونية القائمة، ومقارنة التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، وذلك للوصول إلى توصيات عملية لتطوير الإطار القانوني والضريبي الرقمي العراقي.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في الحاجة الملحة لمواءمة التشريعات الضريبية مع التطورات الرقمية الحديثة، وتحقيق العدالة الضريبية وحماية الموارد المالية للدولة. كما يسهم البحث في تقديم حلول قانونية مبتكرة تمكن العراق من مواجهة التحديات المعاصرة في الاقتصاد الرقمي، وضمان تحصيل الضرائب بشكل فعال ومنظم. إضافة إلى ذلك، يوفر البحث قاعدة علمية لتطوير أطر تشريعية وإدارية قادرة على التعامل مع التحولات الاقتصادية الرقمية العابرة للحدود، مع مراعاة التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

ثالثاً: اشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار قانوني صريح ينظم فرض الضرائب على الأنشطة الرقمية في العراق، في ظل القصور التشريعي في النظام الضريبي القائم عن مواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إذ إن قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل والتشريعات الضريبية النافذة لم تتضمن نصوصاً واضحة تعالج طبيعة الأنشطة الرقمية أو الخدمات الإلكترونية العابرة للحدود.

ويتجلى هذا القصور بشكل خاص في:

- عدم وجود نصوص قانونية تحدد مفهوم الوجود الرقمي الخاضع للضريبة.
- قصور التشريعات الضريبية الحالية عن تنظيم التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية الدولية.
- غياب قواعد واضحة لفرض الضريبة على الشركات الرقمية العالمية التي تحقق إيرادات داخل السوق المحلي دون وجود مادي.

وتزداد أهمية هذه المشكلة في ظل التوسع المتسارع للاقتصاد الرقمي عالمياً وارتفاع حجم التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدولة جزءاً من مواردها المالية نتيجة عدم القدرة على إخضاع هذه الأنشطة للضريبة، مما يفرض ضرورة تطوير الإطار القانوني الضريبي بما يحقق العدالة الضريبية ويحمي الإيرادات العامة.

رابعاً: فرضية البحث

إذا تم تطوير الإطار القانوني للضرائب الرقمية في العراق وتنسيقه محلياً ودولياً، فإن ذلك سيؤدي إلى:

- تحصيل عادل وفعال للضرائب الرقمية.
- الحد من التهرب الضريبي.
- دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز العدالة الضريبية.

خامساً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

دراسة التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالضرائب الرقمية. تحليل تجارب دول مختلفة في تنظيم الضرائب الرقمية، مع التركيز على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا. استخدام المنهج المقارن لمقارنة الإطار القانوني العراقي مع التجارب الدولية، مع التركيز على التحديات القانونية والإجرائية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للضرائب الرقمية في العراق

مع التحول الكبير نحو الاقتصاد الرقمي عالمياً، ظهرت الحاجة إلى تنظيم ضريبي متطور يتناسب مع طبيعة الأنشطة الرقمية العابرة للحدود. فالاقتصاد الرقمي يعتمد على المعاملات الإلكترونية والخدمات الرقمية، ما يطرح تحديات أمام الأنظمة الضريبية التقليدية التي لم تُصمم لمثل هذه الأنشطة. وفي العراق، لا يزال الإطار القانوني الضريبي قائماً على النظم التقليدية، ما يخلق فجوة قانونية تؤثر على قدرة الدولة في تحصيل الضرائب من النشاط الرقمي المحلي والدولي. لذلك، أصبح من الضروري دراسة هذا الإطار القانوني ومقارنته بالتجارب الدولية لضمان تطوير التشريع المحلي بما يتوافق مع التحولات الاقتصادية الحديثة ويحقق العدالة الضريبية ويعزز الإيرادات العامة.

المطلب الأول

مفهوم الضرائب الرقمية وتمييزها عن الضرائب التقليدية

تعد الضرائب الرقمية من أبرز الابتكارات القانونية الحديثة، فهي تمثل استجابة طبيعية للتحولات الاقتصادية الناتجة عن انتشار التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. تختلف عن الضرائب التقليدية في طبيعة فرضها وطريقة تحصيلها،⁽¹⁾ إذ أنها لا تعتمد على الوجود المادي للشركات، بل على النشاط الاقتصادي الافتراضي عبر الإنترنت.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الضرائب إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال إخضاع جميع الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك الشركات الرقمية متعددة الجنسيات. للالتزامات الضريبية بما يتناسب مع حجم نشاطهم داخل السوق المحلي وبالتالي، فأنها تسهم في الحد من الفجوات القانونية التي تسمح بالتهرب الضريبي ولاسيما في البيئة الرقمية⁽²⁾.

غير أن تطبيق هذا النوع من الضرائب يثير جملة من الإشكالات، لعل أبرزها صعوبة تحديد نطاق الأنشطة الرقمية الخاضعة للضريبة. فضلاً عن تعقيد إجراءات التحصيل والمراقبة، الأمر الذي يستدعي تطوير اليات قانونية وإدارية تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الرقمي⁽³⁾.

الفرع الأول

تعريف الضرائب الرقمية

الضرائب الرقمية هي ضريبة تُفرض على جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الإنترنت أو من خلال المنصات الرقمية، سواء تعلق الأمر بالشركات متعددة الجنسيات أو الأفراد الذين يقدمون خدمات رقمية⁽⁴⁾.

تعتمد هذه الضرائب على الوجود الرقمي الافتراضي بدلاً من التواجد المادي التقليدي للشركة، ما يجعلها أداة أساسية لتطوير النظام الضريبي ومواكبته للتحويلات الاقتصادية الحديثة. ويعكس هذا التحول تغيراً جوهرياً في فلسفة النظام الضريبي إذ لم يعد الارتباط الإقليمي قائماً على التواجد الفعلي، بل أصبح مرتبطاً بمكان تحقيق القيمة الاقتصادية. ومن ثم، فإن التركيز على مكان استهلاك الخدمة الرقمية يمثل أساساً جديداً لفرض الضريبة، بما يعزز مبدأ العدالة الضريبية بين الشركات المحلية والأجنبية⁽⁵⁾.

إلا أن اعتماد هذا المفهوم يفرض تحديات عملية خاصة فيما يتعلق بتحديد طبيعة الأنشطة الرقمية وحدودها، فضلاً عن الحاجة إلى أدوات رقابية متطورة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع هذه الأنشطة بدقة، وهو ما يتطلب تحديثاً مستمراً في التشريعات والوسائل التقنية المعتمدة⁽⁶⁾.

الفرع الثاني

أهداف الضرائب الرقمية

أحد الأهداف الأساسية للضرائب الرقمية هو تحقيق العدالة الضريبية عبر فرض العبء الضريبي على جميع الجهات الفاعلة في السوق، سواء كانت شركات محلية أو متعددة الجنسيات، بما يتناسب مع حجم نشاطها الرقمي⁽⁷⁾.

تهدف أيضاً إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة لمواكبة النمو الهائل في التجارة والخدمات الرقمية، وضمان قدرة الدولة على تمويل مشاريعها التنموية دون الاعتماد على الضرائب التقليدية فقط⁽⁸⁾. تسهم الضرائب الرقمية في تقليل التهرب الضريبي الدولي عبر التركيز على مكان استهلاك الخدمات الرقمية بدلاً من مكان تسجيل الشركة، ما يسمح بفرض ضريبة عادلة على الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة في السوق المحلي حتى بدون وجود مادي⁽⁹⁾.

كما تهدف الضرائب الرقمية إلى تحفيز تطوير الأطر القانونية والإدارية، من خلال وضع تشريعات واضحة تحدد الأنشطة الرقمية الخاضعة للضريبة، وأساليب التحصيل والمراقبة، وسبل التدقيق الرقمي، بما يضمن فعالية النظام الضريبي ويعزز الالتزام القانوني للشركات⁽¹⁰⁾.

تختلف الضرائب الرقمية عن الضرائب التقليدية من حيث الأساس القانوني وطبيعة النشاط محل الخضوع الضريبي. إذ تقوم الضرائب التقليدية على معيار الوجود المادي للشخص أو الشركة داخل إقليم الدولة، في حين تعتمد الضرائب الرقمية على مفهوم الوجود الاقتصادي الافتراضي وتحقيق الإيرادات من السوق المحلي عبر الوسائط الرقمية.

وبذلك تبرز أهمية الضرائب الرقمية بوصفها أداة حديثة لتحقيق العدالة الضريبية في ظل توسع الاقتصاد الرقمي، إذ تسهم في إخضاع الشركات الرقمية العالمية للالتزامات الضريبية على غرار الشركات المحلية، أما الضرائب التقليدية فتبقى الركيزة الأساسية في تمويل الموازنة العامة، نظراً لاستقرارها التشريعي ووضوح قواعدها.

ومن حيث الآثار التطبيقية، فإن الضرائب الرقمية تسهم في سد الثغرات القانونية المرتبطة بالتهرب الضريبي، وتعزز من حجم الإيرادات العامة إلا أنها تواجه تحديات عملية تتعلق بتحديد الوعاء الضريبي ومكان فرض الضريبة.

وفي المقابل تتميز الضرائب التقليدية بالوضوح والاستقرار في اليات التحصيل، لكنها تبقى أقل قدرة على مواكبة الأنشطة الاقتصادية الرقمية العابرة للحدود⁽¹¹⁾.

اتجهت العديد من الدول إلى تطوير سياسات ضريبية خاصة لمواكبة الاقتصاد الرقمي، ومن أبرزها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، حيث عملت هذه الدول على إدخال تعديلات تشريعية وتنظيمية تستهدف إخضاع الأنشطة الرقمية للضريبة وتحقيق العدالة الضريبية.

فقد اعتمدت المملكة المتحدة ضريبة الخدمات الرقمية المفروضة على الشركات التكنولوجية الكبرى التي تحقق إيرادات داخل السوق المحلي حتى دون وجود مادي⁽¹²⁾، في حين ركزت كندا على إدماج الأنشطة الرقمية ضمن النظام الضريبي التقليدي مع تطوير آليات التحصيل والمراقبة الرقمية.

أما الولايات المتحدة فقد اتجهت إلى توسيع نطاق تطبيق قواعد ضريبة الدخل لتشمل الشركات الرقمية متعددة الجنسيات وفق معيار تحقيق الإيرادات داخل الدولة، مع تعزيز أدوات الرقابة الضريبية الرقمية⁽¹³⁾.

وتبرز أهمية هذه التجارب في إمكانية الاستفادة منها عند تطوير النظام الضريبي في العراق، خاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم الوجود الاقتصادي الرقمي وآليات فرض الضريبة على الشركات الأجنبية.

المطلب الثاني

التحديات القانونية للضرائب الرقمية

مع التوسع الكبير في الاقتصاد الرقمي وانتشار الخدمات الإلكترونية، أصبحت التشريعات التقليدية غير كافية لمعالجة التحديات القانونية والإدارية المرتبطة بالضرائب الرقمية. تتمثل أهم هذه التحديات في صعوبة تحديد المسؤوليات الضريبية للشركات متعددة الجنسيات، ومواكبة الفجوات بين التشريعات الوطنية والدولية⁽¹⁴⁾، وضمان فعالية التحصيل دون الإضرار بالحقوق الرقمية للأفراد والشركات.

الفرع الأول

تحديات التشريعات الوطنية

تواجه التشريعات الضريبية الوطنية تحديات حقيقية في مواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي⁽¹⁵⁾، إلا أن القوانين الضريبية العراقية ما تزال قائمة على معيار الوجود المادي للمكلف، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة الأنشطة الرقمية التي تُمارس عبر الفضاء الإلكتروني. أن غياب تعريف قانوني دقيق للأنشطة الرقمية يؤدي إلى صعوبة تحديد الوعاء الضريبي، ويُضعف قدرة الإدارة الضريبية على إخضاع الشركات الرقمية الأجنبية للضريبة⁽¹⁶⁾. كما أن بطء تعديل التشريعات الوطنية يؤدي إلى وجود فجوات قانونية تستغلها الشركات الرقمية لتجنب الالتزام الضريبي، مما يؤثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة، فضلاً عن غياب النصوص التنفيذية الخاصة بالعقوبات والإجراءات التحصيلية يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضريبة الرقمية في التشريعات الوطنية.

الفرع الثاني

تحديات تطبيق الضريبة الرقمية عملياً

يواجه تطبيق الضريبة الرقمية على المستوى العالمي تحديات متعددة، أبرزها اختلاف السياسات الضريبية بين الدول، إلى أن غياب إطار دولي موحد لتنظيم الضريبة الرقمية يؤدي إلى تضارب الاختصاصات الضريبية بين الدول⁽¹⁷⁾.

كما أن غياب التنسيق التشريعي الدولي وتفاوت السياسات الضريبية بين الدول يؤدي إلى ازدواج ضريبي في بعض الحالات، أو فراغ ضريبي في حالات أخرى، ما يسمح للشركات الرقمية متعددة الجنسيات بإعادة هيكلة نشاطها المالي بطريقة تقلل من العبء الضريبي المفروض عليها⁽¹⁸⁾. كما يعد تحديد مكان تحقيق الدخل الرقمي من أكثر الاشكالات تعقيدا نظرا لاعتماد هذه الأنشطة على البنية التحتية الرقمية التي لا ترتبط بموقع جغرافي محدد. ومن ثم. فإن تحديد الوعاء الضريبي بدقة يصبح امرا بالغ الصعوبة في ظل هذا النمط من الاقتصاد. إلى جانب ذلك، تواجه الادارات الضريبية تحديا تقنيا يتمثل في صعوبة تتبع المعاملات الرقمية، خاصة في ظل استخدام الشركات المتعددة الجنسيات لوسائل تقنية ومالية متقدمة، تمكنها من توزيع ارباحها عبر عدة عدول بما يقلل من العبء الضريبي المفروض عليها⁽¹⁹⁾. وفي السياق ذاته يسهم التباين بين الانظمة الضريبية في الدول المختلفة في تمكين هذه الشركات من استغلال الفجوات التشريعية، الامر الذي يؤكد الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات الضريبية بما يحد من الممارسات.

المبحث الثاني

الإجراءات القانونية لتعزيز تحصيل الضرائب الرقمية في العراق

يعد تعزيز التحصيل الضريبي للأنشطة الرقمية تحدياً رئيسياً أمام السلطات المالية في العراق، خاصة مع توسع الاقتصاد الرقمي وانتشار الخدمات الإلكترونية. إذ لم تعد القواعد التقليدية كافية لضمان اخضاع هذه الأنشطة للضريبة، الامر الذي يستدعي تبني إجراءات قانونية وإدارية حديثة تتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية. وفي هذا السياق يقتضي الامر تطور منظومة متكاملة تجمع بين الإصلاح التشريعي والتحديث الإداري والتقني، بما بضمن تحقيق التوازن بين فعالية التحصيل الضريبي وتشجيع الاستثمار في القطاع الرقمي. ومن ثم، فإن معالجة هذا الموضوع لا تقتصر على تعديل النصوص القانونية، بل تمتد لتشمل تطوير أدوات التنفيذ واليات الرقابة⁽²⁰⁾.

المطلب الأول

الإصلاحات القانونية الإدارية لتعزيز تحصيل الضرائب الرقمية

التهرب الضريبي في الأنشطة الرقمية يمثل أحد أكبر التحديات، خصوصاً أن الاقتصاد الرقمي يتميز بالمرونة والانتشار العالمي. على الرغم من وجود تشريعات تقليدية، إلا أن غياب وضوح القواعد الخاصة بالمنصات الرقمية يتيح للشركات تجنب الالتزامات الضريبية. لذلك، أصبح من الضروري تطوير إجراءات قانونية دقيقة ومرنة تشمل تحديث قوانين التحصيل، وتفعيل العقوبات، واستخدام التقنيات الحديثة لرصد الأنشطة الرقمية⁽²¹⁾. إن تطوير الإدارة الضريبية في مجال التحول الرقمي لا يقتصر على الإصلاح التشريعي فحسب، بل يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية وتقنية متكاملة من أبرزها: تطوير البنية التكنولوجية للإدارة الضريبية، وتعزيز الربط الإلكتروني مع أنظمة الدفع والمنصات الرقمية، وتدريب الكوادر الضريبية على تحليل البيانات الإلكترونية، واعتماد أنظمة الفوترة الإلكترونية بما يساهم في تعزيز الشفافية وتقليل فرص التهرب الضريبي.

الفرع الأول

تطوير التشريعات الوطنية لمواكبة الضرائب الرقمية

أصبح تطوير التشريعات الوطنية ضرورة لمواكبة التطور السريع في الاقتصاد الرقمي. القوانين التقليدية لم تعد كافية لتغطية الأنشطة الرقمية الحديثة مثل التجارة الإلكترونية والخدمات السحابية⁽²²⁾. وفي هذا الإطار، يتعين على المشرع العراقي ادخال تعديلات جوهرية على القوانين الضريبية تتضمن وضع تعريفات دقيقة للأنشطة الرقمية، وتحديد نطاق الخضوع الضريبي بشكل واضح، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين مزودي الخدمات الرقمية والمستهلكين، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية وتقادي النزاعات القانونية، كما ان ادراج نصوص صريحة تتعلق بالعقوبات والإجراءات التنفيذية من شأنه ان يعزز من قوة النظام الضريبي. اذ يساهم في ردع الممارسات غير المشروعة ويحفز المكلفين على الالتزام بحكام القانون⁽²³⁾.

ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد آليات مراجعة دورية للتشريعات يتيح مواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة، الامر الذي يقلل من احتمالية ظهور ثغرات قانونية مستقبلية.

الفرع الثاني

استخدام التكنولوجيا لتعزيز تحصيل الضرائب الرقمية

أصبح توظيف التكنولوجيا الحديثة عنصراً أساسياً في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي، لا سيما في مجال الأنشطة الرقمية التي تعتمد بطبيعتها على الوسائط الالكترونية. إذ تتيح أنظمة المراقبة الرقمية للإدارة الضريبية إمكانية تتبع المعاملات وتحليل البيانات بدقة عالية. وفي هذا السياق، تسهم البيانات الضخمة والتحليل الرقمي في تمكين السلطات الضريبية من تحديد الأنماط السلوكية للمكلفين، وتصنيفهم وفق مستوى المخاطر الضريبية. مما يساهم في توجيه الجهود الرقابية بشكل أكثر فعالية (24).

كما ان اعتماد أنظمة الدفع الالكتروني وتقنيات الحوسبة السحابية يساهم في توفير بيانات آنية ودقيقة حول الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز من سرعة اتخاذ القرار ويحد من فرص التهرب الضريبي (25). بالإضافة الى ذلك فان استخدام هذه التقنيات يعزز من مستوى الشفافية والمساءلة، اذ يقلل من التدخل البشري ويحد من الأخطاء الإدارية، مما يعكس إيجاباً على ثقة المكلفين بالنظام الضريبي.

المطلب الثاني

المعالجات القانونية المقترحة لمواجهة تحديات الضرائب الرقمية

لمواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق الضرائب الرقمية، يتطلب الأمر اعتماد معالجات قانونية وتشريعية، من أهمها: إدخال نصوص صريحة في قانون ضريبة الدخل تنظم فرض الضريبة على الأنشطة الرقمية، وتحديد معيار الوجود الاقتصادي الرقمي للشركات الأجنبية وتنظيم تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى، واعتماد أدوات رقابية رقمية لمتابعة الإيرادات الناتجة عن الخدمات الإلكترونية.

الفرع الأول

الإصلاحات التشريعية المقترحة

تعاني التشريعات الضريبية في العراق من قصور واضح في مواكبة التطورات التكنولوجية، الامر الذي أدى الى وجود ثغرات قانونية تستغلها بعض الشركات الرقمية لتجنب الالتزامات الضريبية، لذلك فان معالجة هذه الإشكالية تقتضي إعادة النظر في الإطار التشريعي بشكل شامل.

لذا ينبغي على المشرع وضع نصوص واضحة تحدد كيفية احتساب الضرائب على الخدمات الرقمية، وتوحيد التفسيرات القانونية بين الجهات المختصة بما يضمن تحقيق الاستقرار التشريعي ويحد من

النزاعات الضريبية، كما ان ادراج احكام خاصة بالعقوبات والإجراءات التنفيذية يسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي، اذ يحد من حالات التهرب ويعزز الالتزام القانوني للمكلفين⁽²⁶⁾.

الفرع الثاني

آليات التعاون الدولي لمعالجة الضرائب الرقمية

نظرا للطبيعة العابرة للحدود للأنشطة الرقمية فان معالجة الإشكالات المرتبطة بالضرائب الرقمية لا يمكن ان تتم على المستوى الوطني فقط، بل تتطلب تعاونا دوليا فعالا لان غياب التنسيق بين الدول يؤدي الى تضارب في الاختصاصات الضريبية، مما يعرقل عملية التحصيل⁽²⁷⁾.

لذا يبرز دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم تبادل المعلومات الضريبية وتوحيد المعايير، بما يسهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية على المستوى العالمي. كما ان تعزيز التعاون بين الادارات الضريبية في مختلف الدول يتيح تتبع الأنشطة الرقمية بشكل أكثر دقة، الامر الذي يقلل من فرص استغلال الفجوات القانونية ويعزز كفاءة النظام الضريبي الدولي⁽²⁸⁾.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن العراق بحاجة ماسة إلى تحديث تشريعاته الضريبية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، لضمان عدالة ضريبية أكثر فاعلية وزيادة كفاءة التحصيل وتقليل فرص التهرب .

أولاً: النتائج

- 1- وجود فجوات تشريعية في القانون العراقي التقليدي تعيق تحصيل الضرائب الرقمية بفعالية.
- 2- عدم وجود اتفاقيات دولية موحدة يزيد من فرص التهرب الضريبي للشركات العالمية.
- 3- التباين في تفسير القوانين الوطنية بين الجهات الحكومية يؤدي إلى ازدواجية المعايير وضعف العدالة الضريبية.
- 4- تنسيق التشريعات الوطنية والدولية يعد عاملاً أساسياً لضمان فعالية النظام الضريبي الرقمي.
- 5- استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحصيل الضرائب الرقمية يعزز الدقة، الشفافية، والالتزام من قبل المكلفين.

ثانياً: التوصيات

1. تحديث التشريعات الوطنية لتشمل نصوصاً واضحة للضرائب الرقمية، وتحديد الالتزامات الضريبية للشركات الرقمية المحلية والدولية.
2. تطوير آليات رقابة صارمة على الشركات لضمان الالتزام الضريبي، بما يشمل العقوبات والإجراءات التنفيذية، مع مراجعة دورية للقوانين.
3. الانضمام إلى اتفاقيات دولية، وتبادل المعلومات بين الدول، لتقليل فرص التهرب الضريبي وضمان العدالة الضريبية.
4. تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل البيانات الضخمة وأنظمة الدفع الإلكتروني، في رصد وتحليل المعاملات الرقمية.
5. زيادة الوعي القانوني والضريبي لدى المكلفين والإدارة الضريبية لضمان تطبيق القوانين بفعالية.

الهوامش:

- (1) د. احمد سامي البشير، الضرائب الالكترونية والتحديات القانونية الحديثة، دار الفكر القانوني، الطبعة الاولى، 2020، ص 60-65
- (2) د. محمد عبد الله حسين، الاقتصاد الرقمي والضرائب: دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2021، ص 125-130.
- (3) د. ليلى محمد علي، التشريعات الضريبية الرقمية وتأثيرها على الاقتصاد، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 2022، ص 45-50.
- (4) د. أحمد سامي البشير، مصدر سابق، ص 60-65
- (5) د. ليلى محمد علي، مصدر سابق، ص 45-50.
- (6) OECD, DIGITAL TAXATION POLICY BRIEF, ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, 2022, P.15
- (7) د. علي كاظم مهدي، التشريعات الضريبية الرقمية، أطر قانونية وتحليل مقارن، دار الفكر الحديث، الطبعة الاولى، 2021، ص 75-80.
- (8) د. هدى صالح شريف، الضرائب على الاقتصاد الرقمي وأثرها على الإيرادات العامة، جامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، 2020، ص 50-55.

- (9) د. سامي عبد الرحمن الطائي، الضرائب الرقمية: تحديات وفرص، دار النهضة القانونية، الطبعة الثانية، 2022، ص 90-95.
- (10) IMF, DIGITAL ECONOMY AND TAX POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2022, P.22-27.
- (11) د. احمد سامي البشير، مصدر سابق، ص 55.
- (12) OECO, TAX CHALLENGES ARISING FROM DIGITALISATION, ORGANISATION FOR ECONOMIC CO- OPERATION AND DEVELOPMENT, 2002, P.12
- (13) IMF, DIGITAL ECONOMY AND TAX POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2021, P. 18.
- (14) د. أحمد سامي البشير، مصدر سابق، ص 75-80.
- (15) د. ماجد كاظم حسين، الضرائب الرقمية في العراق: تحديث التشريعات الوطنية، دار النهضة القانونية، الطبعة الأولى، ص 37.
- (16) د. سمير فاضل عبدالله، الاقتصاد الرقمي والتحديات الضريبية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2020، ص 110-114.
- (17) IMF, DIGITAL ECONOMY AND TAX POLICY, 2021, P.18.
- (18) د. أحمد كاظم الكرخي، التنسيق الدولي للضرائب الرقمية، المركز العربي للأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، 2022، ص 74.
- (19) د. فادي منصور جابر، الضرائب الرقمية وتحديات التحصيل الإلكتروني، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، 2021، ص 58.
- (20) د. عمار رشيد عبد الله، تعزيز التحصيل الضريبي في الاقتصاد الرقمي العراقي، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023، ص 23-27.
- (21) د. ليلي محمد فاضل، آليات الرقابة على الضرائب الرقمية، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023، ص 72-76.
- (22) د. ماجد كاظم حسين، مصدر سابق، 2021، ص 60-64.
- (23) د. سامي محمد العلي، الإجراءات التنفيذية لتطبيق الضرائب الرقمية، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023، ص 112-116.
- (24) د. ريم ناصر نوري، البيانات الضخمة وتحسين أداء الإدارة الضريبية، دار النهضة القانونية، الطبعة الثانية، 2023، ص 58-63.

- (25) د. عمار رشيد عبد الله، مصدر سابق، ص 25-27.
- (26) د. ليلى محمد فاضل، مصدر سابق، ص 72-76.
- (27) د. سامي عبد الرحمن الطائي، مصدر سابق، ص 92-95.
- (28) د. احمد كاظم الكرخي، مصدر سابق، ص 103-105.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- د. احمد سامي البشير، الضرائب الالكترونية والتحديات القانونية الحديثة، دار الفكر القانوني، الطبعة الاولى، 2020.
- 2- د. أحمد كاظم الكرخي، التنسيق الدولي للضرائب الرقمية، المركز العربي للأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، 2022.
- 3- د. حسين عبد المجيد، الضرائب الرقمية والقوانين الحديثة، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2021.
- 4- د. ريم ناصر نوري، البيانات الضخمة وتحسين أداء الإدارة الضريبية، دار النهضة القانونية، الطبعة الثانية، 2023.
- 5- د. سامي عبد الرحمن الطائي، الضرائب الرقمية: تحديات وفرص، دار النهضة القانونية، الطبعة الثانية، 2022.
- 6- د. سامي محمد العلي، الإجراءات التنفيذية لتطبيق الضرائب الرقمية، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023.
- 7- د. سمير فاضل عبد الله، الاقتصاد الرقمي والتحديات الضريبية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2020.
- 8- د. علي كاظم مهدي، التشريعات الضريبية الرقمية، أطر قانونية وتحليل مقارن، دار الفكر الحديث، الطبعة الاولى، 2021.
- 9- د. عمار رشيد عبد الله، تعزيز التحصيل الضريبي في الاقتصاد الرقمي العراقي، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023.
- 10- د. فادي منصور جابر، الضرائب الرقمية وتحديات التحصيل الإلكتروني، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، 2021.

- 11- د. ليلي محمد علي، التشريعات الضريبية الرقمية وتأثيرها على الاقتصاد، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 2022.
- 12- د. ليلي محمد فاضل، آليات الرقابة على الضرائب الرقمية، دار المعرفة القانونية، الطبعة الأولى، 2023.
- 13- د. ماجد كاظم حسين، الضرائب الرقمية في العراق: تحديث التشريعات الوطنية، دار النهضة القانونية، الطبعة الأولى، 2021.
- 14- د. محمد عبد الله حسين، الاقتصاد الرقمي والضرائب: دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2021.
- 15- د. ناصر جاسم عبد الله، التحديات القانونية للضرائب الرقمية الدولية، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2022.
- 16- د. هدى صالح شريف، الضرائب على الاقتصاد الرقمي وأثرها على الإيرادات العامة، جامعة المستنصرية، الطبعة الأولى، 2020.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. IMF, DIGITAL ECONOMY AND TAX POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2021.
2. IMF, DIGITAL ECONOMY AND TAX POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2022.
3. OECD, DIGITAL TAXATION POLICY BRIEF, ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, 2022.
4. OECO, TAX CHALLENGES ARISING FROM DIGITALISATION, ORGANISATION FOR ECONOMIC CO- OPERATION AND DEVELOPMENT, 2002.